مجلة جامعة الملك سعود، م٢١، العلوم الإدارية (١) (٢)، ص ص ٣١- ٥٥، الرياض (٢٠١٠م/ ١٤٣١هـ)

اتجاهات موظفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية: دراسة ميدانية تحليلية

محمود عوده أبو فارس
مدرس - الجامعة الأردنية

عمر محمد عبد الله الخرابشة
أستاذ مشارك - جامعة البلقاء التطبيقية

(قدم للنشر في ٤/ ١١/ ١٤٣٠هـ ؛ وقبل للنشر في ٣٠/ ٧/ ١٤٣١هـ)

الكلمات المفتاحية: اتجاهات موظفين، انتخاب، تعيين، بلديات، الأردن.

ملخص البحث. هدفت الدراسة للتعرّف على آراء واتجاهات موظفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية، من حيث تعيين رؤساء المجالس البلدية وتعيين نصف أعضاء المجالس البلدية وتحديد الأسلوب الأمثل لاختيار رؤساء المجالس البلدية وأعضائها والتعرف على آراء موظفي البلديات واتجاهاتهم نحو مساهمة القانون الحالي للبلديات في دعم الديمقراطية والتعددية السياسية وتعزيزهما، والتعرف على آراء موظفي البلديات واتجاهاتهم نحو نظام الصوت الواحد ومدى إسهامه في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الأردني والتوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في تطوير الإدارة المحلية في الأردن.

تكوّن مجتمع الدراسة من موظفي الإدارتين العليا والوسطى وموظفاتها العاملين في بلديات محافظة البلقاء في الأردن، وقد بلغ مجتمع الدراسة (٧٠٢) موظفاً وموظفةً، وتكوّنت عيّنة الدراسة من (١٧٦) موظّفاً وموظّفةً. واستخدم الباحثان المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي، وقيمة (ت)، وقيمة (ف)، ومجموع المربعات ومتوسطها، ودرجات الحرية، ومستوى الدلالة في معالجة بيانات الدراسة، وتوصّلا إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في اتجاهات موظّفي البلديات وموظّفاتها في محافظة البلقاء الأردنية نحو مجالات الدراسة جميعها وكانت لصالح الإناث في مجالي قانون البلديات وعملية التعيين ولصالح الذكور في مجال عملية الانتخاب كما توصّلا إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في اتجاهات موظّفي البلديات وموظّفاتها في محافظة البلقاء نحو مجالات الدراسة تبعا لمتغير العمر في مجالي قانون البلديات وعملية التعيين وعدم وجود فروق دالة إحصائياً تعود لمتغير المؤهل العلمي للموظف وفي جميع مجالات الدراسة.

كما توصلا إلى وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات الموظفين نحو قانون البلديات وعملية الانتخاب تعود لمتغير الخبرة الوظيفية وعدم وجود فروق دالة إحصائياً نحو عملية التعيين للمتغير نفسه. وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تعديل قانون البلديات بما يعزز الديمقراطية والتعددية السياسية، واشتراط الحصول على مؤهل لا يقل عن البكالوريوس لرئيس البلدية والدبلوم المتوسط للعضو وانتخاب الرئيس وكامل الأعضاء انتخابا مباشراً من الشعب وإلغاء نظام الصوت الواحد.

مقدمة

تعد الإدارة المحلية نظاماً إدارياً، وأسلوباً تتبعه الدول من أجل تحقيق أهداف إدارية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، حيث يمارس نظام الإدارة المحلية الوظيفة التنفيذية، ولا يمتد إلى الوظيفتين التشريعية، والقضائية، وعليه يعد نظاما إدارياً لا مركزياً يسمى نظام اللامركزية الإقليمية، الذي يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية، وهيئات محلية منتخبة، تعمل تحت إشراف الحكومة المركزية، ورقابتها (Mawhood, 1983).

وبسبب تزايد الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات المركزية، وضعف قدرتها على القيام بجميع المهام المنوطة بها بكفاءة وفاعلية، فضلاً عن تزايد الوعي السياسي لدى المواطنين، ورغبتهم، ومطالبتهم بالمشاركة في إدارة أنفسهم، لجأت معظم دول العالم إلى تطبيق نظام الإدارة المحلية، فكان القرن التاسع عشر بمثابة قرن الديمقراطية والحريات العامة حيث لجأت كثير من دول العالم إلى إشراك مواطنيها في إدارة شؤونهم المحلية من خلال مجالس منتخبة (بني حمد، ٢٠٠٢).

وتعد الإدارة المحلية حقاً من حقوق المواطن الدستورية في المشاركة في إدارة شؤون وطنه، تحقيقا لمصلحة الوطن أولاً والمواطن ثانياً، وإدارة البلديات حق قانوني ودستوري، وهي تؤكد النضج الإداري والاجتماعي لمكونات المجتمع إذا ما استطاعت الجهات الموكلة بإدارة البلدية من إدارتها باقتدار (خليل، ٢٠١٠).

وقد طبقت المملكة الأردنية الهاشمية نظام الإدارة المحلية من خلال إنشاء المجالس البلدية في شتى أنحاء المملكة، لتقديم خدماتها لهم، وتنظيم عملية إدارة المرافق العامة، وفق طريقةٍ مدروسةٍ، تتفق والتشريعات والأنظمة السائدة في الدولة، حيث يعود تاريخ إنشاء المجالس المحلية في الأردن إلى عام ١٨٨٢ عندما تم إنشاء أول مجلس بلدي في الأردن (المعاني، ٢٠١٠).

مشكلة الدراسة

شهدت بدايات القرن الحالي سلسلة من الإجراءات العملية في مجال الإدارة المحلية، حيث قامت وزارة الشؤون البلدية بمشروع دمج البلديات من خلال ضم البلديات، والتجمعات السكانية المتجاورة، والمتجانسة، ضمن بلدية واحدة قادرة على تقديم أفضل الخدمات، وتتمتع بجهازٍ إداريٍ ومالي وفنيٍ يمتاز بكفاءته العالية، وقدرته على مواجهة التحدياتٍ بشكلٍ أفضل من بلدياتٍ صغيرةٍ متناثرةٍ في جميع أرجاء المملكة.

ونتج عن هذا المشروع تقليص عدد البلديات في المملكة من (٣٢٨) بلدية إلى (٩٩) بلدية فقط، وقد ترافق هذا المشروع مع إجراء بعض التعديلات الجوهرية على قانون البلديات رقم(٢٩) لسنة ١٩٥٥ ليتناسب مع الوضع الجديد للبلديات في المملكة.

وأهم هذه التعديلات كانت على الفقرتين: (أ) و(ب) من المادة الثالثة من القانون حيث تشير الفقرة (أ) من المادة نفسها على أنّه: يتولى إدارة البلدية مجلسٌ بلديٌ يُحدد الحد الأعلى لعدد أعضائه بقرارٍ من الوزير (وزير الشؤون البلدية)، ويتم انتخاب نصف هذا العدد انتخاباً مباشراً، ويعين ما لا يزيد عن النصف بقرارٍ من مجلس الوزراء بناءً على تنسيبٍ من الوزير، أما الفقرة (ب) من المادة الثالثة فتشير إلى أنّه: يعين رئيس المجلس البلدي بقرارٍ من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير. فضلا ً عن ذلك، فقد

تم اعتماد نظام الصوت الواحد للناخب الواحد، كما هو الحال في انتخابات أعضاء مجلس النواب.

وقد أثارت هذه الإجراءات التي قامت بها الحكومة جدلاً ونقاشاً واسعاً في أوساط المجتمع الأردني، لا سيما الأوساط السياسية، وتعرضت هذه الإجراءات إلى انتقاداتٍ واسعةٍ من الأحزاب السياسية الأردنية، وقادة الرأي والمواطنين، لدرجة أنّ بعض الأحزاب السياسية دعت وقاطعت الانتخابات البلدية التي جرت وفق التعديل الجديد من القانون في عام (٢٠٠٣).

أسئلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتجيب على الأسئلة الآتية:

١- هل يتلاءم القانون الحالي للبلديات مع متطلبات المرحلة الراهنة، ويدعم الديمقراطية والتعددية السياسية؟.

٢- هل يحقق الصوت الواحد للناخب الواحد العدالة والمساواة؟ أم يُسهم في تعزيز الفردية والعشائرية بين المواطنين؟.

٣- ما الأسلوب الأفضل في اختيار أعضاء المجالس البلدية؟، هل هو الانتخاب المباشر أم التعيين أم المزج بينهما؟.

٤- ما الأسلوب الأمثل في اختيار رؤساء المجالس البلدية؟، هل هو الانتخاب المباشر أم التعيين؟.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرّف على آراء واتجاهات موظّفي البلديات نحو تعيين رؤساء المجالس البلدية من قبل الحكومة.

٢- التعرّف على آراء موظّفي البلديات واتجاهاتهم نحو تعيين نصف أعضاء المجلس البلدي.

٣- تحديد الأسلوب الأمثل لاختيار رؤساء المجالس البلدية وأعضائها من وجهة نظر موظّفي البلديات أنفسهم.

٤- التعرّف على آراء موظّفي البلديات واتجاهاتهم نحو مساهمة القانون الحالي للبلديات في دعم الديمقراطية والتعددية السياسية وتعزيزهما.

٥- التعرّف على آراء موظّفي البلديات واتجاهاتهم نحو نظام الصوت الواحد للناخب الواحد، ومدى مساهمته في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع المحلي.

٦- التوصل إلى نتائج وتوصياتٍ يمكن أن تُسهم في تطوير الإدارة المحلية في الأردن.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

١- لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية تُعزى لمتغيّر الجنس.

٢- لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية تُعزى لمتغيّر العمر.

٣- لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية تُعزى لمتغيّر المؤهّل العلمي.

٤- لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في اتجاهات موظّفي البلديات في

محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية تُعزى لمتغيّر الخبرة الوظيفية.

٥- لا توجد علاقة إيجابيةٌ ذات دلالة إحصائية في اتجاهاتٌ موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو تعيين رؤساء المجالس البلدية الأردنية وأعضائها.

٦- لا توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية في اتجاهاتٌ موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو انتخاب رؤساء المجالس البلدية الأردنية وأعضائها.

٧- لا توجد اتجاهاتٌ إيجابيةٌ لدى موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو قانون البلديات.

التعريفات الإجرائية

البلدية: مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تُحدث وتُلغى وتعين حدود منطقتها، ووظائفها، وسلطاتها بمقتضى أحكام قانون البلديات.

اتجاهات الموظّفين: تتمثل الاتجاهات في الآراء، والأفكار، والمواقف التي يؤمن بها الموظّفون والموظفات العاملون في بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو أسلوب اختيار رؤساء المجالس البلدية الأردنية وأعضائها.

أسلوب الاختيار: الأسلوب المستخدم في اختيار رؤساء المجالس البلدية الأردنية وأعضائها (أسلوب الانتخاب المباشر، وأسلوب التعيين، وأسلوب المزج بين الانتخاب والتعيين).

الخبرة الوظيفية: تتمثل في عدد السنوات التي أمضاها الموظّف في عمله في أيٍ من البلديات في الأردن.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة في الأمرين الآتيين:

١- عدم وجود دراسات سابقة ناقشت عمليتي الانتخاب والتعيين معا في المجالس البلدية الأردنية.

٢- توزّع بلديات محافظة البلقاء في مناطق متباعدة جغرافيا مما تطلب من الباحثين مزيدا من الوقت والجهد في توزيع استبانات الدراسة على عينة الدراسة وجمعها منهم على مراحل.

الإطار النظري

يُنظر إلى فكرة المجالس البلدية على أنها تعزيز للتنمية السياسية والإدارية والتي تتأتى بالممارسة الديمقراطية وتمتينها، وتعد الإدارة المحلية المتمثلة بالمجالس المحلية شكلا من أشكال اللامركزية الإدارية (أبو عامر، ٢٠٠٥).

شهد القرن العشرون نشوء العديد من نظم الإدارة المحلية، وتطورها في كثيرٍ من دول العالم، ومنها المملكة الأردنية الهاشمية، حيث يعود إنشاء المجالس البلدية في الأردن إلى عام (١٨٨٢) وأخذ إنشاؤها يتزايد حتى بلغ في نهاية القرن العشرين (٣٢٨) بلدية قبل أن يتم دمج البلديات المتقاربة مع بعضها ليصل عددها في عام (٢٠٠١) (٩٩) بلدية حيث مارست المجالس البلدية دورها بموجب قانون إدارة الولايات العثماني حتى عام (١٩٢٥)، حيث صدر أول قانون للبلديات في إمارة الشرق العربي (قانون البلديات لسنة ١٩٢٥) حيث جرت بموجبه أول انتخابات بلدية في الأردن في العام نفسه(مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٥)، وفي عام (١٩٢٦) صدر قانون لجنة البلديات الاستشارية (قانون لجنة البلديات الاستشارية ١٩٢٦) ثم صدر قانون البلديات رقم (٩) لسنة ١٩٣٨ الذي اعتبر البلدية مؤسسة أهلية، تنشأ وتلغى بقرارٍ من المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) وبموافقة الأمير (قانون البلديات رقم ٩ لسنة ١٩٣٨)، ويتكوّن المجلس البلدي بطريقة المزج بين

الانتخاب والتعيين، واعتبر القانون رئيس المجلس البلدي موظّفاً يعينه ويعزله رئيس الوزراء (المعاني: ٢٠١٠).

ثم صدر قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤، والذي بموجبه ألغيت لجنة البلديات الاستشارية، وجميع القوانين، والأنظمة السابقة المتعلقة بالبلديات، (قانون البلديات رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤)، ثم تبعه قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥، وهو القانون المعمول به حتى الآن مع إدخال بعض التعديلات التي تتطلبها الظروف المستجدة، فبعد أن كان يتم انتخاب رؤساء المجالس البلدية بطريقةٍ مباشرةٍ من المواطنين، أصبح رئيس المجلس البلدي يعين من قبل مجلس الوزراء بتنصب من الوزير، وبعد أن كان يتم انتخاب كامل أعضاء المجلس البلدي مباشرة من المواطنين، أصبحت الحكومة تعين ما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس، والباقي يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر من المواطنين، وقد صنّف قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة (١٩٥٥) وتعديلاته البلديات إلى أربع فئات هي:

١- بلديات الفئة الأولى: وهي بلديات مراكز المحافظات وأي بلدية يزيد عدد سكانها عن مئة ألف نسمة.

٢- بلديات الفئة الثانية: وهي بلديات مراكز الألوية والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن خمسة عشر ألف نسمة.

٣- بلديات الفئة الثالثة: وهي بلديات مراكز الأقضية والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة.

٤- بلديات الفئة الرابعة: وهي البلديات الأخرى.

أساليب اختيار أعضاء المجالس المحلية

تختلف الدول في الطرق والأساليب التي تتبعها في اختيار أعضاء المجالس المحلية، ومن أهم أساليب اختيار أعضاء المجالس المحلية المتبعة في شتى أنحاء العالم (المعاني وأبو فارس، ٢٠٠٥) و(المعاني: ٢٠١٠):

١- أسلوب الانتخاب المباشر: حيث يقوم سكان الوحدة المحلية بانتخاب أعضاء المجلس المحلي مباشرةً، من بين الأشخاص الذين رشحوا أنفسهم لها، ويحقق هذا الأسلوب الفوائد الآتية:

أ) يعد المجلس الذي ينتخبه السكان المحليون مباشرةً، أقرب صلةً بهم، وأكثر تعبيراً عن إرادتهم، ومعرفة بأمورهم وحاجاتهم (العكش، ١٩٨٣).

ب) درجة عالية من الاستقلال في اتخاذ القرارات والمشاركة في صنعها من خلال اختيار ذوي الكفاءة والخبرة لإدارة الخدمات البلدية (العلي، ٢٠٠٤).

ج) يدعم هذا الأسلوب المفاهيم الديمقراطية، ويعزز المشاركة الشعبية إذ تعتبر المشاركة الشعبية عاملا مهما في ترشيد القرار الحكومي فيما يحقق المصلحة الأكبر للمواطن، كونها تجعله في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية مما يزيد مستوى الوعي والمبادرة لدى المواطنين، وإرساء مبادئ العدالة والتأكيد على عامل الولاء والانتماء للوطن (العلي، ٢٠٠٤).

د) كما أن مشاركة المواطنين في انتخاب ممثليهم في المجالس البلدية يوفر فرصة الاحتكاك والتواصل والتعاون مع الإدارات والشخصيات الحكومية، وتتيح مجالاً واسعاً للتعامل مع شرائح المجتمع المختلفة للتعرف على همومهم وحاجاتهم (بادحدح، بدون تاريخ).

ويؤخذ على هذا الأسلوب:

- يفرز الانتخاب أكثر المرشحين شعبيةً، وليس بالضرورة أكثرهم كفاءة وفاعلية.
- ينجم عن هذا الأسلوب مشكلات عديدة، ولا سيما في الدول النامية، بسبب نقص درجة الوعي، والثقافة بالعملية الديمقراطية.

• يمثل الانتخاب قيدا على السلطة المركزية، فان كان القانون أجاز لها حل الهيئات المحلية المنتخبة أو عزل عضو أو أكثر إلا أنه لم يجز للحكومة المركزية تعيين عضو جديد أو أكثر مكان من تم عزله (الجبري: ٢٠٠٣).

وتأخذ بنظام الانتخاب كندا حيث تجرى فيها الانتخابات كل أربع سنوات مرة وتعقد على مستوى الدولة في رابع يوم اثنين من شهر تشرين الأول، وتشترط في الناخب والمرشح للعضوية أن يكون مواطنا كنديا، أو مقيما بصفة قانونية وبلغ الثامنة عشرة من عمره، واسمه مدرج في قوائم الناخبين *(Municipal Election, 2010)*.

٢- أسلوب التعيين: حيث تقوم الحكومة المركزية بتعيين أعضاء المجلس المحلي، ويحقق هذا الأسلوب الفوائد الآتية:

أ) ضمان دخول أعضاء يتمتعون بالخبرة والكفاءة.

ب) يجنب الدولة كثيراً من المشكلات، والتكاليف التي هي في غنى عنها.

لكن يؤخذ على هذا الأسلوب:

أ) الإخلال في استقلالية المجالس المحلية.

ب) حرمان السكان المحليين من المشاركة الشعبية ومن سيادة المفاهيم الديمقراطية.

٣- أسلوب المزج بين الانتخاب والتعيين: حيث ينتخب السكان المحليون مباشرةً عدداً من المرشحين، وتقوم الحكومة المركزية بتعيين العدد المتبقي، وينبغي أن يكون عدد الأعضاء المنتخبين أكثر من عدد الأعضاء المعينين، وهذا الأسلوب يضمن دخول عناصر كفؤة إلى المجلس البلدي، وفي الوقت نفسه يعزز المفاهيم الديمقراطية.

واستخدمت هذا النظام المملكة المتحدة في الانتخابات المحلية التي جرت في عام ٢٠٠٦ (, 2006 wikipedia, the free encyclopedia).

ومع أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تأخذ بنظام الانتخاب لرئيس البلدية والأعضاء إلا أن قانون البلديات الساري المفعول (قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٦) وفي المادة (٢٦) منه قد أجاز لوزير الشؤون البلدية - بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء - تعيين عضوين إضافيين للمجلس البلدي، يتمتعان بالحقوق والواجبات التي على الأعضاء المنتخبين، ويهدف هذا الإجراء إلى تزويد المجالس البلدية بالخبرات الضرورية التي قد لا تتوافر في الأعضاء المنتخبين، أو تمثيل الأقليات التي لم يتم تمثيلها خلال الانتخابات (المعاني، ٢٠١٠).

وتأخذ بعض الدول مثل هولندا بنظام المزج بين الانتخاب والتعيين (الانتخاب للأعضاء والتعيين للرئيس) حيث تجرى الانتخابات البلدية كل أربع سنوات، ويحق للمقيمين من غير الهولنديين التصويت شريطة أن تكون إقامته قانونية ولخمس سنوات، وحق الترشيح والتصويت لمن بلغ الثامنة عشرة من عمره ذكرا أو أنثى، والانتخابات اختيارية ، أما رئيس المجلس البلدي فيعين من قبل الملكة وليس من قبل الناخبين (بلحاج، ٢٠١٠).

دراسات سابقة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت جوانب معينة من نظام الإدارة المحلية في الأردن، ومن هذه الدراسات:

دراسة (القريوتي، ١٩٨٩) بعنوان: «رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن»، وهدفت إلى الإجابة عن سؤال: كيف نستطيع رفع الكفاية الإدارية للمجالس المحلية؟ سعياً وراء تحقيق الكفاية الإنتاجية، وبالتالي النهوض بمستوى المجتمع المحلي، والمجتمع

بشكلٍ عام. وتطرقت الدراسة إلى دور المجالس البلدية والقروية والخدمات التي تقدمها للمجتمعات المحلية، وتوصلت إلى وجود مشكلاتٍ وعوائق تواجه المجالس المحلية في الأردن أهمها:

١- صغر حجم الوحدات المحلية.

٢- قلة الموارد المالية.

٣- قدم التشريعات وتقادم الهياكل التنظيمية.

٤- تواضع القدرات الفنية والإدارية.

ووضع الباحث وسائل العلاج من خلال التوصيات والاقتراحات الآتية:

١- إعادة النظر في شروط إحداث البلديات وفي جدوى تشكيل المجالس القروية.

٢- إعادة النظر في اختصاصات المجالس البلدية لتكون وحدات تنموية.

٣- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للمجالس البلدية.

٤- استقطاب الكوادر البشرية، والفنية، والإدارية، المؤهّلة للعمل في الهيئات المحلية.

٥- إعادة النظر في حصة المجالس البلدية من الموارد المالية الثابتة.

٦- زيادة قدرة البلديات على تحصيل مستحقاتها المالية وجبايتها من المواطنين.

٧- التوجه نحو المشاريع الإنتاجية والاستثمارية.

٨- تحديد حدود دنيا لمؤهّلات المرشحين، سواء في المؤهّل العلمي، أو الخبرة السابقة.

٩- تثقيف المواطنين من خلال حملات التوعية، وتعريفهم بحقوقهم، وواجباتهم اتجاه البلديات.

دراسة (العواملة والحنيطي، ١٩٩٥) بعنوان: "عملية تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن"، وهدفت إلى تحليل واقع تقييم أداء المجالس البلدية في الأردن، ومدى الالتزام بالقوانين، والأنظمة، والسياسات العامة للدولة، ومدى الترشيد في استخدام الأموال العامة في البلديات، ومدى الرضى العام للمواطنين، قد أوصت الدراسة بما يأتي:

١- ضرورة تحسين القدرات المالية للمجالس المحلية من خلال المشاريع الإنتاجية.

٢- متابعة تحصيل المستحقات المالية على المكلفين، وترشيد القرارات المالية، والاستثمارية.

٣- العمل على تحديث التشريعات المتعلقة بالبلديات.

٤- ضرورة التعاون والمشاركة بين المجالس البلدية المتجاورة.

٥- إعادة هيكلة المجالس البلدية، وتحسين القدرات الإدارية، والفنية فيها.

وقد حددت الدراسة مجموعة وسائل علاجيةٍ للتغلب على المشكلات التي تواجه البلديات منها:

١- ضرورة دمج البلديات المتجاورة في بلديةٍ كبرى.

٢- استخدام أساليب أكثر فعاليةٍ لجباية المستحقات المالية للبلديات وتحصيلها.

٣- تحديد مؤهّلات علمية مناسبة للمرشحين لرئاسة المجلس البلدي.

٤- التوجّه نحو المشاريع الإنتاجية.

دراسة قام بها (العدوان وطعامنة ١٩٩٦) بعنوان: "الدور القيادي لرؤساء البلديات في الأردن: دراسة ميدانية تحليلية"، هدفت إلى التعرّف على مدى فاعلية الدور الذي يقوم به رؤساء البلديات في الأردن، وقد تطرق الباحثان إلى طبيعة وظيفة رئيس البلدية في الأردن، وواجباته، والأدوار التي يضطلع بها في تعامله

مع أعضاء المجلس البلدي والمواطنين، ومحاولة التوفيق بين مصالح الأطراف المختلفة، والعمل على إرضائهم قدر الإمكان.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع برامج تدريبيةٍ خاصة لرؤساء البلديات، في مجال القيادة والإدارة، لإثراء خبراتهم، وإكسابهم قدراتٍ قياديةٍ، وضرورة تعديل التشريعات، لا سيما تلك المتعلقة بالمستوى العلمي لرئيس البلدية، وضرورة إجراء دراساتٍ حول السلوك القيادي لرؤساء البلديات في الأردن، وأثره على متغيّراتٍ أخرى، مثل: الولاء التنظيمي، والدافعية، والإنتاجية، والرضى الوظيفي.

دراسة (أبو فارس والمعاني، ٢٠٠٦) بعنوان: "اتجاهات رؤساء المجالس البلدية حول أثر دمج المجالس البلدية في الأردن على فعاليتها الإدارية والمالية: دراسة ميدانية تحليلية"، وهدفت إلى التعرّف على اتجاهات رؤساء المجالس البلدية الأردنية، حول أثر دمج البلديات على فعاليتها الإدارية، والمالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحثان باختيار مجتمع الدراسة كاملاً، والذي شمل رؤساء المجالس البلدية في الأردن كافة، والبالغ عددهم (٩٩) رئيس بلديةٍ وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- وجود علاقةٍ قويةٍ وطرديةٍ بين عملية الدمج وتحقيق الفعالية الإدارية، والمالية، للبلديات.

٢- عدم وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ لأثر الدمج على الفعالية الإدارية، والمالية، تُعزى لمتغيّر فئة البلدية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم المجالس البلدية مالياً، لتخفيض مديونياتها، وتمكينها من تقديم خدماتها للمواطنين، وزيادة التنسيق، والتعاون بين أجهزة الدولة المختلفة مع البلديات، وتدريب العاملين في البلديات لرفع كفاءتهم.

دراسة غير منشورة قام بها (العقيلي) رئيس بلدية كفرنجة الجديدة، بعنوان: "رئيس البلدية بين الانتخاب والتعيين"، هدفت إلى التعرّف على اتجاهات المواطنين من حيث إيجابيات وسلبيات انتخاب رئيس البلدية، ورغبة المواطنين بأن يكون الرئيس معيناً، وتأثير تعيين رئيس البلدية على المسيرة الديمقراطية وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- تجبر المواقف الانتخابية، والتكتلات، والنزعات العشائرية، سلوك رئيس البلدية المنتخب على التحيز لطرفٍ دون آخر.

٢- يرى أفراد عينة الدراسة أنّ الانتخاب لا يوصل الرئيس الأكفأ في معظم الأحيان.

٣- ليس لرئيس البلدية أية ممارساتٍ سياسية.

وفي ضوء النتائج أوصى الباحث باعتماد مبدأ المزج بين الانتخاب والتعيين، في تشكيل المجالس البلدية، بحيث تكون الأكثرية أو جميع الأعضاء منتخبين، في حين يكون رئيس البلدية معيناً، والعمل على إحداث برامج تدريبيةٍ لرؤساء البلديات، وفي مجال الإدارة والقيادة، والعمل على تعديل التشريعات المتمثلة بشروط المستوى التعليمي لرؤساء وأعضاء المجالس البلدية، والعمل على إنشاء برامج توعيةٍ وتثقيفٍ للمواطنين من أجل انتخاب الأكفأ.

تعليق الباحثين على الدراسات السابقة

تتركز الدراسة الحالية في اختيارها للموضوع المتعلق بالانتخاب والتعيين، بالنسبة لرؤساء المجالس البلدية، والأعضاء معاً، حيث لا توجد أية دراسات - حسب علم الباحثين - تطرقت إلى هذين الموضوعين مجتمعين، فضلاً

عن أنّ مجتمع الدراسة هو الموظّفين العاملين في البلديات، وهم الأعرف بمستوى الخدمات التي تقدمها البلديات، وقدرتها على الإسهام في تطوير المجتمع المحلي، وقدرة هؤلاء الموظّفين على إجراء مقارنةٍ بين الخدمات التي كانت تقدمها البلديات، عندما كان الرئيس والأعضاء ينتخبون انتخاباً مباشراً من المواطنين، وعندما صار الرئيس يعيّن، ونصف أعضاء المجلس البلدي، ثم صار الرئيس ينتخب والأعضاء وللوزير بعد موافقة مجلس الوزراء تعيين عضوين إضافيين، ولعلّ نتائج هذه الدراسة ستكون الأقرب إلى الواقع، والحكم الموضوعي من غيرها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي.

مُجتمع الدراسة وعينتها

يتألف مجتمع الدراسة من موظّفي الإدارة العليا (مديري الدوائر ونوابهم ومساعديهم ومدير البلدية إن وجد) وموظّفي الإدارة الوسطى (رؤساء الأقسام ونوابهم ومساعديهم والموظّفين الإداريين) العاملين في بلديات محافظة البلقاء، وعددها (٩) بلديات، حيث بلغ عدد موظّفي الإدارتين العليا والوسطى خلال عام (٢٠٠٦) في البلديات التسع (٧٠٢) موظّفاً وموظّفةً موزّعين (٤٨٢) ذكور و(٢٢٠) إناث.

وقد اختار الباحثان عينةً عشوائيةً طبقيةً تمثل نسبة (٢٥٪) من الموظّفين الإداريين في كل بلديةٍ، حيث بلغ عددهم (١٧٦) موظّفاً وموظّفةً يبيّنهم الجدول رقم (١) الآتي:

الجدول رقم (١). يبيّن توزيع مجتمع الدراسة وعينتها من الموظّفين العاملين في بلديات محافظة البلقاء.

البلدية	عدد موظّفي الإدارة العليا والوسطى*		عينة البحث (٢٥٪) من عدد الموظّفين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
السلط الكبرى	٩٢	٦٨	٢٣	١٧
عين الباشا الجديدة	٩٥	٢١	٢٤	٥
العارضة الجديدة	٣٢	١٧	٨	٤
دير علا الجديدة	٨٠	٢٨	٢٠	٧
معدي الجديدة	٦٠	٢٢	١٥	٦
الشونة الوسطى	٨٤	٣٥	٢١	٩
سويمة	٩	٥	٢	١
الفحيص	٢١	١٨	٥	٥
ماحص	٩	٦	٢	٢
المجموع	٤٨٢	٢٢٠	١٢٠	٥٦

* المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الشؤون البلدية، دائرة المجالس المحلية، إحصائية غير منشورة بأعداد الموظّفين العاملين في بلديات محافظة البلقاء لعام ٢٠٠٦.

أداة الدراسة

قام الباحثان بتصميم استبانة مغلقة، واستخدماها وسيلةً لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، بهدف التعرّف على اتجاهاته نحو عملية الانتخاب والتعيين، في المجالس البلدية الأردنية، وتكوّنت الاستبانة من جزأين رئيسين: الجزء الأول يتضمن المتغيّرات الأساسية للدراسة: (الجنس، الفئة العمرية، المؤهّل العلمي، الخبرة الوظيفية) بينما تضمن الجزء الثاني خمس عشرة فقرة، تقيس الفقرات (١-٥) اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات الحالي، وتقيس الفقرات (٦-١٠) اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو عملية التعيين. وتقيس الفقرات (١١-١٥) اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو عملية الانتخاب.

وللإجابة على فقرات الجزء الثاني من أداة الدراسة اعتمد الباحثان مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات حسب درجة الموافقة وهي: عالية جداً وأعطيت خمس درجات، عالية وأعطيت أربع درجات، متوسطة وأعطيت ثلاث درجات، ضعيفة وأعطيت درجتان، وضعيفة جداً وأعطيت درجة واحدة.

صدق أداة الدراسة وثباتها

تم عرض أداة الدراسة قبل توزيعها على خمسة عشر عضو هيئة تدريس من الأساتذة المتخصصين في كلية إدارة الأعمال الجامعة الأردنية وكلية التخطيط والإدارة في جامعة البلقاء التطبيقية وعدد من المختصين في مجال الإدارة المحلية للتأكد من صدق الأداة وما إذا كانت فقرات الاستبانة تقيس فعلا ما وضعت لقياسه ، وقام الباحثان بإجراء التعديلات على أداة الدراسة بما يتفق وملاحظات المحكمين بحيث ظهرت بصورتها النهائية لتضم أربعة أسئلة عن الجنس والعمر والمؤهّل العلمي والخبرة العملية وخمسة عشر سؤالاً تقيس اتجاهات أفراد العينة نحو عملية الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية في محافظة البلقاء.

لحساب ثبات الأداة والتأكد من قابليتها للتطبيق قام الباحثان باختيار عينة من خارج مجتمع الدراسة (موظفو بلدية جرش) وتم تطبيق أداة الدراسة عليهم وبعد أسبوعين تم إعادة تطبيقها عليهم للمرة الثانية، وتم قياس معامل الاتساق الداخلي «كرونباخ - الفا» باستخدام الرزمة الإحصائية (“Statistical Package for Social Sciences SPSS”) لكل بعد من أبعاد الأداة على حدة وللأداة كاملة وبلغت قيمة معامل ألفا لجميع الأسئلة (٠,٧٩٣) وهي نسبة مقبولة ويعتمد عليها لأغراض البحث العلمي.

والجدول رقم (٢) يبين معاملات الثبات بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار للمقياس ككل ولكل بعد من أبعاده على حدة:

الجدول رقم (٢). يبين معاملات الثبات بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار للمقياس ككل ولكل بعد من أبعاده على حدة.

البعد	معامل الثبات
القانون	٠,٧٤٢
التعيين	٠,٧٥٩
الانتخاب	٠,٧٦٤
الكلي	٠,٧٩٣

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولى والتي نصها: لا توجد فروق ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو قانون البلديات والانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية تُعزى لمتغيّر الجنس.

فقد استخدم الباحثان المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات وعملية التعيين وعملية الانتخاب في المجالس البلدية والجدول رقم (٣) يوضّح ذلك:

الجدول رقم (٣). يبيّن المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات موظّفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو قانون البلديات والتعيين والانتخاب في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر الجنس.

المجال	الجنس	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
القانون	ذكور	٢,٨٠	٠,٦٨	متوسّطة
	إناث	٣,٠٤	٠,٥٦	متوسّطة
التعيين	ذكور	٢,٦٨	٠,٨٤	متوسّطة
	إناث	٣,١٠	٠,٨٣	متوسّطة
الانتخاب	ذكور	٣,٨٥	٠,٩٥	عالية
	إناث	٣,٤١	١,٢٦	عالية

يتبيّن من الجدول رقم (٣) أنّ اتجاهات كلا الجنسين نحو قانون البلديات وعملية التعيين في المجالس البلدية كانت بدرجةٍ متوسّطة حيث بلغ المتوسّط الحسابي لاتجاهات الذكور نحو قانون البلديات (٢,٨٠) وبانحراف معياري (٠,٦٨) مقابل متوسط حسابي (٣,٠٤) وانحراف معياري (٠,٥٦) للإناث. وبلغ المتوسّط الحسابي لاتجاهات الذكور نحو عملية التعيين (٢,٦٨) وبانحراف معياري (٠,٨٤) مقابل متوسط حسابي (٣,١٠) وانحراف معياري (٠,٨٣) للإناث.

كما يتبيّن من الجدول نفسه أنّ اتجاهات كلا الجنسين نحو الانتخاب كانت بدرجةٍ عاليةٍ حيث بلغ المتوسّط الحسابي لاتجاهات الذكور نحو قانون البلديات (٣,٨٥) وبانحراف معياري (٠,٩٥) مقابل متوسط حسابي (٣,٤١) وانحراف معياري (١,٢٦) للإناث.

ولتعرّف ما إذا كان لهذه البيانات دلالة إحصائية استخدم الباحثان اختبار (ت) للمجموعات المستقلة على اتجاهات موظّفي البلديات على مجالات الدراسة تبعاً لمتغيّر الجنس والتي يوضّحها الجدول رقم (٤) الآتي:

الجدول رقم (٤). يبيّن نتائج اختبار (ت) للمجموعات المستقلة على اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات والتعيين والانتخاب في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر الجنس.

المجال	الجنس	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة*	متوسط الفرق
قانون البلديات	ذكور	-٢,٢٤	١٧٤	*٠,٠٢٧	-٠,٢٣٤
	إناث	-٢,٤١	١٢٩,٧٤	*٠,٠١٨	-٠,٢٣٤
عملية التعيين	ذكور	-٣,١٠	١٧٤	*٠,٠٠٢	-٠,٤٢٢
	إناث	-٣,١١	١٠٨,٥٧	*٠,٠٠٢	-٠,٤٢٢
عملية الانتخاب	ذكور	٢,٥٨	١٧٤	*٠,٠١١	٠,٤٤٠
	إناث	٢,٣٣	٨٥,٢٢	*٠,٠٢٢	٠,٤٤٠

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

يتبيّن من الجدول رقم (٤) وجود فروق ذات دلالةٍ إحصائيةٍ في اتجاهات موظّفي البلديات نحو مجالات الدراسة جميعها، ولصالح الإناث في مجالي قانون البلديات وعملية التعيين، ولصالح الذكور في مجال عملية الانتخاب، وهذا يعني رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية البديلة.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي نصها: لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية تُعزى لمتغيّر العمر.

فقد استخدم الباحثان المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات وعملية التعيين وعملية الانتخاب في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر العمر والجدول رقم (٥) يوضّح ذلك:

الجدول رقم (٥). يبيّن المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات موظّفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو قانون البلديات وعملية التعيين وعملية الانتخاب في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر العمر.

المجال	العمر	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
القانون	أقل من ٣٠ عاماً	٣,٠٧	٠,٥٧	متوسّطة
	من٣٠-أقل من٤٠ عاماً	٢,٩٤	٠,٦٢	متوسّطة
	من٤٠-أقل من ٥٠ عاماً	٢,٦٧	٠,٦٦	متوسّطة
	من ٥٠-أقل من ٦٠ عاماً	٢,٦٠	٠,٨١	ضعيفة
	٦٠ عاماً فأكثر	١,٦٠	٠,٠٠	ضعيفة جداً
التعيين	أقل من ٣٠ عاماً	٢,٧٠	٠,٦٦	متوسّطة
	من٣٠-أقل من٤٠ عاماً	٢,٩٦	٠,٩٥	متوسّطة
	من٤٠-أقل من ٥٠ عاماً	٢,٨٤	٠,٨١	متوسّطة
	من ٥٠-أقل من ٦٠ عاماً	١,٩٦	٠,٥٢	ضعيفة
	٦٠ عاماً فأكثر	٢,٦٠	٠,٠٠	ضعيفة
الانتخاب	أقل من ٣٠ عاماً	٣,٨١	١,٠٧	عالية
	من٣٠-أقل من٤٠ عاماً	٣,٥٥	١,١٤	عالية
	من٤٠-أقل من ٥٠ عاماً	٣,٧٧	١,٠٠	عالية
	من ٥٠-أقل من ٦٠ عاماً	٤,٢٨	٠,٥٤	عالية جداً
	٦٠ عاماً فأكثر	٤,٢٠	٠,٠٠	عالية جداً

يتبيّن من الجدول رقم (٥) أنّ اتجاهات موظّفي البلديات كانت بدرجةٍ متوسّطة نحو قانون البلديات بالنسبة للفئات العمرية: أقل من (٣٠) عاما وبمتوسطٍ حسابي (٣,٠٧) وانحرافٍ معياريٍ (٠,٥٧) والفئة العمرية من (٣٠ إلى أقل من ٤٠) عاماً فحصلت على متوسطٍ حسابي (٢,٩٤) وانحرافٍ معياري (٠,٦٢) والفئة العمرية من (٤٠ إلى أقل من ٥٠) عاماً فحصلت على متوسطٍ حسابي (٢,٦٧) وانحرافٍ معياريٍ (٠,٦٦) في حين كانت اتجاهات موظّفي

البلديات بدرجةٍ ضعيفةٍ نحو قانون البلديات بالنسبة للفئة العمرية من (٥٠ إلى أقل من ٦٠) عاما بمتوسطٍ حسابي (٢,٦٠) وانحرافٍ معياري (٠,٨١) وبدرجةٍ ضعيفةٍ جداً بالنسبة للفئة العمرية أكثر من (٦٠) عاماً بمتوسطٍ حسابي (١,٦٠) وانحرافٍ معياري (٠,٠٠).

أما اتجاهات موظفي البلديات حول عملية تعيين رؤساء وأعضاء المجالس البلدية تبعا لمتغير العمر فقد كانت متوسطة بالنسبة للفئات العمرية التي تقل عن (٥٠) عاما وأعلاها للفئة العمرية من (٣٠-أقل من ٤٠) عاما تلتها الفئة العمرية من (٤٠- أقل من ٥٠) عاما ثم الفئة العمرية التي تقل عن (٣٠) عاما وبانحراف معياري (٠,٩٥) و(٠,٨٤) و(٠,٧٠) على التوالي، وكانت بدرجة ضعيفة بالنسبة لمن تزيد أعمارهم عن (٥٠) عاماً. وقد يكون ذلك كون هذه الفئة العمرية عاصرت سابقاً تجارب الانتخاب وربما يكون لديهم تحفظات حول عملية التعيين، فكانت اتجاهاتهم نحوها ضعيفة.

أما اتجاهاتهم حول عملية انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية تبعا لمتغير العمر فقد كانت عالية جداً بالنسبة لمن تزيد أعمارهم عن (٥٠) عاما حيث كانت المتوسطات الحسابية لآرائهم (٤,٢٨) بالنسبة للفئة العمرية من (٥٠ - أقل من ٦٠) عاما و(٤,٢٠) لمن تزيد أعمارهم عن (٦٠) عاما وبانحراف معياري (٤,٢٨) و(٤,٢٠) على التوالي وهذا يعزز ما ذهب إليه الباحثان في اتجاهات الموظفين من هذه الفئة العمرية نحو عملية التعيين. كما كانت اتجاهات الموظفين من الفئات العمرية الأخرى نحو عملية الانتخاب عالية حيث كانت متوسطات اتجاهاتهم حولها (٣,٨١) بالنسبة للفئة العمرية (أقل من ٣٠) عاما و(٣,٧٧) بالنسبة للفئة العمرية من (٤٠ - أقل من ٥٠) عاماً و(٣,٥٥) بالنسبة للفئة العمرية من (٤٠ - أقل من ٥٠) عاما وبانحراف معياري مقداره (١,٠٧) و(١,٠٠) و(١,١٤) على التوالي.

ولتعرّف ما إذا كان لهذه البيانات دلالة إحصائية استخدم الباحثان تحليل التباين الأحادي لاتجاهات موظّفي البلديات على مجالات الدراسة تبعاً لمتغيّر الفئة العمرية والتي يوضّحها الجدول رقم (٦) الآتي:

الجدول رقم (٦). يبين نتائج تحليل التباين الأحادي على اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو القانون والتعيين والانتخاب تبعاً لمتغيّر العمر.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة*
القانون	بين المجموعات	٧,٤٦	٤	١,٨٧	٤,٧٣	٠,٠٠١*
	داخل المجموعات	٦٧,٤٨	١٧١	٠,٤٠		
	المجموع	٧٤,٩٤	١٧٥			
التعيين	بين المجموعات	٩,٧٢	٤	٢,٤٣	٣,٤٦	٠,٠١٠*
	داخل المجموعات	١٢٠,١٣	١٧١	٠,٧٠		
	المجموع	١٢٩,٨٥	١٧٥			
الإنتخاب	بين المجموعات	٦,٣٥	٤	١,٥٩	١,٤٠	٠,٢٣٧
	داخل المجموعات	١٩٤,٣٦	١٧١	١,١٤		
	المجموع	٢٠٠,٧١	١٧٥			

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

يتبيّن من الجدول رقم (٦) وجود فروق ذات دلالةٍ إحصائيةٍ في اتجاهات موظّفي البلديات نحو قانون البلديات وعملية التعيين فيها تبعاً لمتغيّر العمر أمّا الفروق في مجال الانتخاب فلم تكن دالة إحصائياً وفق المتغيّر نفسه. مما يعني رفض الفرضية الثانية فيما يتعلق بمجالي القانون وعملية التعيين.

ثالثاً: نتائج اختبار الفرضية الثالثة: والتي نصها: لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية تُعزى لمتغيّر المؤهّل العلمي.

فقد استخدم الباحثان المتوسّطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات، وعملية التعيين، وعملية الانتخاب في المجالس البلدية، تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي، والجدول رقم (٧) يوضّح ذلك:

الجدول رقم (٧). المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات موظّفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي موزّعين حسب المجالات.

المجال	المؤهّل العلمي	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
القانون	ثانوية عامة فما دون	٢,٩١	٠,٥٨	متوسّطة
	دبلوم متوسط	٢,٩٥	٠,٦٠	متوسّطة
	بكالوريوس	٢,٨٢	٠,٧٦	متوسّطة
	دبلوم عالٍ	٢,٦٢	٠,٥٠	متوسّطة
التعيين	ثانوية عامة فما دون	٢,٩٧	٠,٨٥	متوسّطة
	دبلوم متوسط	٢,٩٠	٠,٨٦	متوسّطة
	بكالوريوس	٢,٧٢	٠,٨٩	متوسّطة
	دبلوم عالٍ	٢,٣٦	٠,٥٦	ضعيفة
الانتخاب	ثانوية عامة فما دون	٣,٥٣	٠,٩٨	عالية
	دبلوم متوسط	٣,٦٢	١,١٠	عالية
	بكالوريوس	٣,٨٤	١,١١	عالية
	دبلوم عالٍ	٣,٩٦	٠,٧٨	عالية

يتبيّن من الجدول رقم (٧) أنّ اتجاهات موظّفي البلديات تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي كانت بدرجةٍ متوسّطة نحو قانون البلديات ولجميع المؤهّلات حيث كان المتوسّط الحسابي لحملة ثانوية عامة فما دون (٢,٩١) بانحرافٍ معياري (٠,٥٨) وكان المتوسّط الحسابي لحملة دبلوم متوسط (٢,٩٥) بانحرافٍ معياري (٠,٦٠) وكان المتوسّط الحسابي لحملة البكالوريوس (٢,٨٢) بانحرافٍ معياري (٠,٧٦) وكان المتوسّط الحسابي لحملة الدبلوم العالي (٢,٦٢) بانحرافٍ معياري (٠,٥٠).

كما يتبيّن من الجدول نفسه أنّ اتجاهات موظّفي البلديات تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي كانت بدرجةٍ متوسّطة نحو عملية

التعيين وفي معظم المؤهّلات حيث كان المتوسّط الحسابي لحملة ثانوية عامة فما دون (٢,٩٧) بانحرافٍ معياري (٠,٨٥) وكان المتوسّط الحسابي لحملة دبلوم متوسطٍ (٢,٩٠) بانحرافٍ معياري (٠,٨٦) وكان المتوسّط الحسابي لحملة البكالوريوس (٢,٧٢) بانحرافٍ معياري (٠,٨٩) أمّا المتوسّط الحسابي لحملة الدبلوم العالي (٢,٣٦) بانحرافٍ معياري (٠,٥٦) حيث يشير إلى درجةٍ ضعيفة.

كما يتبيّن من الجدول نفسه أنّ اتجاهات موظّفي البلديات تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي كانت بدرجةٍ عالية نحو عملية الانتخاب ولجميع المؤهّلات حيث كان المتوسّط الحسابي لحملة ثانوية عامة فما دون (٣,٥٣) بانحرافٍ معياري (٠,٩٨) وكان المتوسّط الحسابي لحملة دبلوم متوسط (٣,٦٢) بانحرافٍ معياري (١,١٠) وكان المتوسّط الحسابي لحملة البكالوريوس (٣,٨٤) بانحرافٍ معياري (١,١١) وكان المتوسّط الحسابي لحملة الدبلوم العالي (٣,٩٦) بانحرافٍ معياري (٠,٧٨).

ولتعرّف ما إذا كان لهذه البيانات دلالةٌ إحصائيةٌ استخدم الباحثان تحليل التباين الأحادي لاتجاهات موظّفي البلديات على مجالات الدراسة تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي والتي يوضّحها الجدول رقم (٨):

الجدول رقم (٨). نتائج تحليل التباين الأحادي على متغيّر اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة*
القانون	بين المجموعات	١,٣٩	٣	٠,٤٦٣	١,٠٨٣	٠,٣٥٨
	داخل المجموعات	٧٣,٥٥	١٧٢	٠,٤٢٨		
	المجموع	٧٤,٩٤	١٧٥			
التعيين	بين المجموعات	٣,٩٢	٣	١,٣٠٧	١,٧٨٥	٠,١٥٢
	داخل المجموعات	١٢٥,٩٣	١٧٢	٠,٧٣٢		
	المجموع	١٢٩,٨٥	١٧٥			
الانتخاب	بين المجموعات	٣,٢٣	٣	١,٠٧٨	٠,٩٣٩	٠,٤٢٣
	داخل المجموعات	١٩٧,٤٨	١٧٢	١,١٤٨		
	المجموع	٢٠٠,٧١	١٧٥			

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

يتبيّن من الجدول رقم (٨) عدم وجود فروق ذات دلالةٍ إحصائيةٍ في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن تعود لمتغيّر المؤهّل العلمي الذي يحمله الموظّف. مما يعني قبول الفرضية الثالثة.

رابعاً: نتائج اختبار الفرضية الرابعة: والتي نصها: لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية تُعزى لمتغيّر الخبرة الوظيفية.

فقد استخدم الباحثان المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات وعملية التعيين وعملية الانتخاب في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر الخبرة الوظيفية والجدول رقم (٩) يوضّح ذلك:

الجدول رقم (٩). المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات موظّفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو قانون البلديات وعملية التعيين وعملية الانتخاب في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر الخبرة الوظيفية.

المجال	الخبرة الوظيفية	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
القانون	أقل من ٥ سنوات	٣,٢٦	٠,٥٥	متوسّطة
	من ٥ إلى أقل من ١٠	٢,٩٦	٠,٦١	متوسّطة
	من١٠ إلى أقل من ١٥	٢,٨٢	٠,٥٨	متوسّطة
	١٥ سنة فأكثر	٢,٦٤	٠,٧٤	متوسّطة
التعيين	أقل من ٥ سنوات	٢,٨٩	٠,٥٣	متوسّطة
	من ٥ إلى أقل من ١٠	٣,٠٣	٠,٩١	متوسّطة
	من١٠ إلى أقل من ١٥	٢,٧٥	٠,٩٢	متوسّطة
	١٥ سنة فأكثر	٢,٦٤	٠,٨٧	متوسّطة
الانتخاب	أقل من ٥ سنوات	٣,٧٦	٠,٦٦	عالية
	من ٥ إلى أقل من ١٠	٣,٣٥	١,٣٥	متوسّطة
	من١٠ إلى أقل من ١٥	٣,٩٩	١,٠٤	عالية
	١٥ سنة فأكثر	٣,٦٨	٠,٩٢	عالية

يتبيّن من الجدول رقم (٩) أنّ اتجاهات موظّفي البلديات تبعاً لمتغيّر الخبرة الوظيفية كانت بدرجةٍ متوسّطة نحو قانون البلديات، ولجميع الخبرات حيث كان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة أقل من ٥ سنوات (٣,٢٦) بانحرافٍ معياري (٠,٥٥)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة من ٥ إلى أقل من ١٠سنوات (٢,٩٦)، بانحرافٍ معياري (٠,٦١)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة من١٠ إلى أقل من ١٥ سنة (٢,٨٢)، بانحرافٍ معياري (٠,٥٨)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة ١٥ سنة فأكثر (٢,٦٤)، بانحرافٍ معياري (٠,٧٤).

كما يتبيّن من الجدول رقم (٩) أنّ اتجاهات موظّفي البلديات تبعاً لمتغيّر الخبرة الوظيفية كانت بدرجةٍ متوسّطة نحو عملية التعيين، ولجميع الخبرات حيث كان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة أقل من ٥ سنوات (٢,٨٩)، بانحرافٍ معياري (٠,٥٣)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة من ٥ إلى أقل من ١٠سنوات (٣,٠٣)، بانحرافٍ معياري (٠,٩١)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة من١٠ إلى أقل من ١٥سنة (٢,٧٥)، بانحرافٍ معياري (٠,٩٢)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة ١٥ سنة فأكثر (٢,٦٤)، بانحرافٍ معياري (٠,٨٧).

كما يتبيّن من الجدول رقم (٩) أنّ اتجاهات موظّفي البلديات تبعاً لمتغيّر الخبرة الوظيفية كانت بدرجةٍ عاليةٍ نحو عملية الانتخاب، ولجميع الفئات باستثناء فئة الخبرة الوظيفية من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، فكانت متوسّطة، حيث كان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة أقل من ٥ سنوات (٣,٧٦)، بانحرافٍ معياريٍ (٠,٦٦)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات (٣,٣٥)، بانحرافٍ معياريٍ (١,٣٥)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة (٣,٩٩)، بانحرافٍ معياريٍ (١,٠٤)، وكان المتوسّط الحسابي لذوي الخبرة ١٥ سنة فأكثر (٣,٦٨)، بانحرافٍ معياريٍ (٠,٩٢). ولتعرّف ما إذا كان لهذه البيانات دلالةٌ إحصائيةٌ استخدم الباحثان تحليل التباين الأحادي لاتجاهات موظّفي البلديات على مجالات الدراسة تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي والتي يوضّحها الجدول رقم (١٠) الآتي:

الجدول رقم (١٠). نتائج تحليل التباين الأحادي على متغيّر اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات والانتخاب والتعيين في المجالس البلدية تبعاً لمتغيّر الخبرة الوظيفية.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة*
القانون	بين المجموعات	٧,١٢	٣	٢٠,٣٧	٦,٠٢	٠,٠٠١*
	داخل المجموعات	٦٧,٨٢	١٧٢	٠,٣٩		
	المجموع	٧٤,٩٤	١٧٥			
التعيين	بين المجموعات	٣,٨٤	٣	١,٢٨	١,٧٥	٠,١٥٩
	داخل المجموعات	١٢٦,٠١	١٧٢	٠,٧٣		
	المجموع	١٢٩,٨٥	١٧٥			
الانتخاب	بين المجموعات	١٠,٤١	٣	٣,٤٧	٣,١٤	٠,٠٢٧*
	داخل المجموعات	١٩٠,٣٠	١٧٢	١,١١		
	المجموع	٢٠٠,٧١	١٧٥			

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

يتبيّن من الجدول رقم (١٠) وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات موظّفي البلديات نحو قانون البلديات، وعملية الانتخاب، وعدم وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ في اتجاهات الموظّفين في بلديات محافظة البلقاء نحو عملية التعيين، مما يعني رفض الفرضية الرابعة جزئيا حيث نرفضها فيما يتعلق بمجالي قانون البلديات وعملية الانتخاب، ونقبلها فيما يتعلق بعملية التعيين.

خامساً: نتائج اختبار الفرضية الخامسة: والتي نصها: لا توجد علاقة إيجابيةٌ ذات دلالة إحصائية في اتجاهاتُ موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو تعيين رؤساء المجالس البلدية الأردنية وأعضائها.

فقداستخدم الباحثان المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات وعملية التعيين وعملية الانتخاب في المجالس البلدية والجدول رقم (١١) يوضّح ذلك:

الجدول رقم (١١). المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغيّر اتجاهات موظّفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو التعيين لرؤساء المجالس البلدية وأعضائها.

الرقم	الفقرة	متوسط درجة الموافقة = ٣ درجات					
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة ت	الدرجة	مستوى الدلالة*
١	توجد معايير وأسس واضحة لتعيين رؤساء وأعضاء المجالس البلدية.	٣,١٥	١,٢٠	٠,١٥	١,٧٠	متوسطة	٠,٠٩١
٢	قيام الحكومة بتعيين ما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس البلدي يدخل الكفاءة إلى المجلس البلدي.	٢,٨٦	١,٢٩	٠,١٤	١,٤٧	متوسطة	٠,١٤٥
٣	أرى بأن الحكومة تلجأ إلى التعيين لتحقيق مصالح خاصة بها.	٢,٨١	١,٢٠	٠,١٩	٢,١٤	متوسطة	٠,٠٣٤*
٤	يؤدي قيام الحكومة بتعيين رؤساء المجالس البلدية إلى رفع سوية العمل والخدمة التي تقدمها البلدية.	٢,٧٧	١,٥٠	٠,٢٣	٢,٠٦	متوسطة	٠,٠٤١*
٥	يفضل أن تعيّن الحكومة رؤساء المجالس البلدية.	٢,٤٨	١,٥٨	٠,٥٢	٤,٣٩	ضعيفة	٠,٠٠٠*
	المجموع الكلي	٢,٨١	٠,٨٦	٠,١٩	٢,٨٩	متوسطة	٠,٠٠٤*

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$).

يتبيّن من الجدول رقم (١١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو عملية التعيين بشكل عام وهذا يعني رفض الفرضية الخامسة وقبول الفرضية البديلة، ويتضح من الجدول نفسه وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو عملية التعيين في ثلاث فقرات وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهاتهم نحو عملية التعيين في فقرتين أخريين، أما الفقرات التي كانت دالة إحصائياً فكانت: اعتقاد الموظّفين بأن الحكومة تلجأ إلى التعيين لتحقيق مصالح خاصة بها وحصلت على متوسط حسابي (٢,٨١) وانحراف معياري (١,٢٠) في حين حصلت الفقرة التي ترى أن قيام الحكومة بتعيين رؤساء المجالس البلدية يؤدي إلى رفع سوية العمل، والخدمة التي تقدمها البلدية، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٧٧)، وانحراف معياري (١,٥٠)، وكانت هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية وتؤكد

عدم صحة الفرضية الخامسة. في حين حصلت الفقرة التي ترى تفضيل قيام الحكومة بتعيين رؤساء المجالس البلدية على متوسط حسابي (٤٨ , ٢) وانحراف معياري (٥٨ , ١) أمّا فقرات المجال كاملاً فقد كانت دالةً إحصائياً حيث حصلت على متوسط حسابي (٨١ , ٢) وانحراف معياري (٨٦ , ٠). وتشير هذه النتائج إلى درجة قبول غير عالية من قبل موظفي البلديات نحو عملية التعيين.

سادساً: نتائج اختبار الفرضية السادسة والتي نصها: لا توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية في اتجاهاتُ موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو انتخاب رؤساء المجالس البلدية الأردنية وأعضائها. فقد استخدم الباحثان المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو عملية الانتخاب في المجالس البلدية يوضحها الجدول رقم (١٢):

الجدول رقم (١٢). المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغيّر اتجاهات موظّفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو عملية الانتخاب في المجالس البلدية.

م	الفقرة	متوسط درجة الموافقة = ٣ درجات					
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة ت	الدرجة	مستوى الدلالة*
١	انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية من الشعب مباشرة يعزز الاستقلال الإداري والمالي للبلديات.	٣,٩٧	١,٢٧	٠,٩٧	١٠,٠٧	عالية	٠,٠٠٠*
٢	أفضل أن يتم انتخاب رؤساء المجالس البلدية مباشرة من الشعب.	٣,٨٨	١,٤٣	٠,٨٨	٨,١٣	عالية	٠,٠٠٠*
٣	أفضل أن يتم انتخاب كامل أعضاء المجلس البلدي من الشعب مباشرة.	٣,٨٦	١,٣٠	٠,٨٦	٨,٧٣	عالية	٠,٠٠٠*
٤	يؤدي انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية من الشعب مباشرة إلى رفع سوية العمل في البلديات.	٣,٧٩	١,٣٥	٠,٧٩	٧,٧٣	عالية	٠,٠٠٠*
٥	تؤدي عملية الانتخاب إلى التركيز على تحقيق مصالح انتخابية فقط.	٣,٠٥	١,١٩	٠,٠٥	٠,٥١	متوسطة	٠,٦١٣
	المجموع الكلي	٣,٧١	١,٠٧	٠,٧١	٨,٧٦	عالية	٠,٠٠٠*

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

يتبيّن من الجدول رقم (١٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو عملية الانتخاب في المجالس البلدية في جميع فقرات المجال باستثناء فقرة واحدة لم تكن دالة إحصائياً وهي أن عملية الانتخاب تؤدي إلى التركيز على تحقيق مصالح انتخابية فقط ، وهذا يؤيد عدم صحة الفرضية السادسة بعدم وجود اتجاهات إيجابية لدى موظفي البلديات نحو عملية الانتخاب، وقد اختلفت هذه النتيجة

مع نتيجة دراسة العقيلي بينما لم تتطرق أي من الدراسات الأخرى لعملية الانتخاب، أمّا الفقرات الدالة إحصائياً فكانت على التوالي: انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية من الشعب مباشرة يعزز الاستقلال الإداري والمالي للبلديات وحصلت على متوسط حسابي (٣,٩٧) وانحراف معياري (١,٢٧) وهي دالة إحصائياً، تلاها تفضيل أن يتم انتخاب رؤساء المجالس البلدية مباشرة من الشعب وحصلت على متوسط حسابي (٣,٨٨) وانحراف معياري (١,٤٣)، وهي أيضاً دالةٌ إحصائياً، تلاها تفضيل أنّ يتم انتخاب كامل أعضاء المجلس البلدي من الشعب مباشرة، وحصلت على متوسط حسابي (٣,٨٦)، وانحراف معياري (١,٣٠)، وهي أيضاً دالةٌ إحصائياً، تلاها الفقرة المتعلقة بأن عملية الانتخاب تؤدي إلى رفع سوية العمل في البلديات. وحصلت على متوسط حسابي (٣,٧٩) وانحراف معياري (١,٣٥)، أيضاً دالةٌ إحصائياً، أمّا فقرات المجال جميعها فقد حصلت على متوسط حسابي (٣,٧١) وانحراف معياري (١,٠٧) وكانت ذات دلالة إحصائية.

ويرى الباحثان وبناء على ما تم عرضه من أرقام في الجدول رقم (١٢) وجود اتجاهات إيجابية بدرجة عالية نحو عملية انتخاب الرئيس وكامل أعضاء المجلس البلدي من الشعب مباشرة لما لذلك من أثر مباشر في تعزيز الاستقلال الإداري والمالي للبلديات ورفع سوية العمل فيها وانعكاس ذلك على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

سابعاً: نتائج اختبار الفرضية السابعة والتي نصها: لا توجد اتجاهاتٌ إيجابيةٌ لدى موظّفي البلديات في محافظة البلقاء في الأردن نحو قانون البلديات. فقد استخدم الباحثان المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات موظّفي البلديات في محافظة البلقاء نحو قانون البلديات والجدول رقم (١٣) يوضح ذلك:

الجدول رقم (١٣). يبين المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة لاتجاهات موظّفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو قانون البلديات في الأردن.

الرقم	الفقرة	متوسط درجة الموافقة = ٣ درجات					
		المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة ت	الدرجة	مستوى الدلالة*
١	يفضل أن يكون لدى أعضاء المجالس البلدية تأهيل علمي لا يقل عن دبلوم كلية مجتمع.	٣,٩٤	١,٣١	٠,٩٤	٩,٥٣	عالية	٠,٠٠٠*
٢	الصوت الواحد للناخب الواحد يحقق العدالة والمساواة في المجتمع المحلي.	٣,٣٦	١,٣٩	٠,٣٦	٣,٤٢	متوسطة	٠,٠٠١*
٣	الصوت الواحد للناخب الواحد يسبب حدوث مشكلات في المجتمع المحلي.	٢,٧٠	١,٣٧	-٠,٣٠	٢,٨٥	متوسطة	٠,٠٠٥*
٤	القانون الحالي للبلديات يدعم الديمقراطية والتعددية السياسية.	٢,٥٣	١,١٣	-٠,٤٧	٥,٥٦	ضعيفة	٠,٠٠٠*
٥	القانون الحالي للبلديات يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة.	١,٨٥	٠,٩٤	-١,١٥	١٦,٢٧	ضعيفة	٠,٠٠٠*
المجموع الكلي		٢,٨٨	٠,٦٥	-٠,١٢	٢,٥١	متوسطة	٠,٠١٣*

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

يتبيّن من الجدول رقم (١٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع الفقرات المتعلقة بقانون البلديات في الأردن، حيث حصلت الفقرة التي ترى تفضيل موظفي البلديات أن يكون أعضاء المجالس البلدية حاصلين على مؤهّل علمي لا يقل عن دبلوم كليات المجتمع حيث حصلت على درجة عالية وبمتوسط حسابي (٣,٩٤) وانحراف معياري (١,٣١) تلاها فقرتين بدرجة متوسطة هما: المتعلقة تحقيق الصوت الواحد للناخب الواحد العدالة والمساواة في المجتمع المحلي وحصلت على متوسط حسابي (٣,٣٦) وانحراف معياري (١,٣٩)، والفقرة المتعلقة بأن الصوت الواحد للناخب الواحد يسبب حدوث مشكلات في المجتمع المحلي وحصلت على متوسط حسابي (٢,٧٠) وانحراف معياري (١,٣٧) حيث إن مجتمع محافظة البلقاء مجتمع ذو طبيعة عشائرية لذلك كانت اتجاهاتهم متوسطة نحو قانون الصوت الواحد لما يترتب عليه من مشكلات. تلاها فقرتان بدرجة ضعيفة وهما: القانون الحالي للبلديات يدعم الديمقراطية، والتعددية السياسية، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٥٣) وانحراف معياري (١,١٣) والفقرة المتعلقة بأن القانون الحالي للبلديات يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة، وحصلت على متوسط حسابي (١,٨٥) وانحراف معياري (٠,٩٤) في حين حصل المجال كاملاً على درجة اتجاه متوسطة حيث حصل على متوسط حسابي (٢,٨٨) وانحراف معياري (٠,٦٥) مما يعني رفض الفرضية السابعة وقبول الفرضية البديلة.

التوصيات

١- تعديل قانون البلديات الحالي بما يضمن تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية، وإدخال تغييرات جذرية تتناسب مع متطلبات الوضع الراهن الذي يعزز الديمقراطية والتنمية السياسية.

٢- ضرورة تضمين قانون البلديات نصا صريحا يشترط حصول المرشح لرئاسة البلدية على مؤهل علمي لا يقل عن درجة البكالوريوس، ولجميع فئات البلديات.

٣- ضرورة تضمين قانون البلديات نصا صريحا يشترط حصول المرشح لعضوية المجلس البلدي على مؤهل علمي لا يقل عن درجة الدبلوم المتوسط، ولجميع فئات البلديات.

٤- ضرورة انتخاب رئيس المجلس البلدي وكامل أعضاء المجلس من الشعب مباشرة، تعزيزا للديمقراطية والتعددية السياسية ورفعا لسوية العمل في المجالس البلدية وإلغاء عملية تعيين الرئيس وتصف عدد الأعضاء للمجلس البلدي.

٥- إلغاء نظام الصوت الواحد للناخب الواحد لما يسببه من ترسيخ للعشائرية والقبلية ولما يسببه من مشكلات اجتماعية وعشائرية واستبداله بنظام تعدد الأصوات للناخب الواحد.

٦- إجراء مزيد من الدراسات حول الانتخاب والتعيين وأثره على رفع سوية الأداء والخدمات المقدمة للمواطنين في محافظات المملكة الأخرى.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو عامر، عدنان، (٢٠٠٥)، الانتخابات البلدية في قطاع غزة - فلسطين: قراءة قانونية سياسية، http:www.alshamsi.net/friends/b7ooth/media/entekabat_plast.html

أبو فارس، محمود، والمعاني: أيمن، (٢٠٠٦)، "أثر دمج البلديات في الأردن على فعاليتها الإدارية والمالية من وجهة نظر رؤساء المجالس فيها: دراسة ميدانية تحليلية"، دراسات: العلوم الإدارية، ٣٣(١)، ٣٤-٥٣.

بادحدح، علي بن عمر، (بدون تاريخ)، الانتخابات البلدية .. رؤى وأفكار، http//www.saaid.net/Arabic/ar195.htm

بلحاج، محمود، (٢٠١٠)، "الانتخابات البلدية بهولندا ما لها وما عليها"، شبكة دليل الريف-http//dalil-///rif.com/7/=bel7aj250210

بني حمد، نشأت، (٢٠٠٢)، الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة الحكمة، معهد الحكمة العالي.

الجبري، فيصل، (٢٠٠٣)، مقومات استقلال هيئات الإدارة المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة عدن.

خليل، ياسر زهير، (٢٠١٠)، "الانتخابات البلدية"، شبكة فلسطين الحرة، http//www.palestinefree.org/news.php?action=view&id=8449

العدوان، ياسر، والطعامنة: محمد، (١٩٩٦) ، "الدور القيادي لرؤساء البلديات في الأردن: دراسة ميدانية تحليلية"، أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، مج١٢، ع٢، ص ص ١٣٩-١٧٩.

العواملة، نائل، والحنيطي: محمد، (١٩٩٥)، "عملية تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر ع٦، ص ص ٩٤-١٢٠.

القريوتي، محمد قاسم، (١٩٨٩)، "رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن، تنمية الرافدين، ع٢٧، ص ص ٧٣-١٠٦.

العقيلي، زياد أحمد صدقي، (١٩٩٩) رئيس البلدية بين الانتخاب والتعيين، دراسة غير منشورة.

العكش، فوزي، (١٩٨٣)، الحكم المحلي والإدارة المحلية: الأسس والتطبيقات، (العين: الإمارات العربية المتحدة).

العلي، حاكم، (٢٠٠٤)، "مفهوم الانتخابات البلدية"، http://www.altanaya.net/vb/archive/index.php/t=24471.html

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، (٢٠٠٧)، "تقرير حول الانتخابات البلدية في الأردن بتاريخ ٣١ / ٧ / ٢٠٠٧ "، http://www.anhri.net/jordan/achrs/2007/pr0821.php

المعاني، أيمن عودة، (٢٠١٠)، الإدارة المحلية، ط١، (عمان: دار وائل للنشر).

المعاني، أيمن ، وأبو فارس: محمود، (٢٠٠٥)، الإدارة المحلية: أسس وتطبيقات، (عمان: مركز ياسين).

المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الشؤون البلدية، دائرة المجالس المحلية، إحصائية غير منشورة بأعداد الموظّفين العاملين في بلديات محافظة البلقاء لعام ٢٠٠٦ .

المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الشؤون البلدية، قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Mawhood: Philip, (1983), Local Government in Third World, (New York: John Wiley & Sons).

"Municipal Election", (2010), in http://www.yourlocalgovernment.com/ylg/whatnew.html

wikipedia, the free encyclopedia,(2006) "United Kingdom Local Elections" ,http:en. wikipedia.org.

الملحق (١) أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الموظف **أختي الموظفة**

تحية طيبة وبعد،

تهدف هذه الدراسة للتعرف على اتجاهاتكم نحو عملية الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية الأردنية، لذا نرجو التكرم بتخصيص جزء من وقتكم للإجابة على فقرات هذه الاستبانة، علما بأن جميع البيانات والمعلومات التي تقدمونها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثان

محمود عودة أبو فارس **د. عمر محمد الخرابشة**

الجامعة الأردنية جامعة البلقاء التطبيقية

أولاً: معلومات شخصية:

- الرجاء وضع إشارة (×) أمام البديل الذي ينطبق عليك .

١- الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

٢- العمر:

☐ أ) أقل من ٣٠ سنة.

☐ ب) من ٣٠- أقل من٤٠ سنة.

☐ ج) من ٥٠- أقل من ٦٠ سنة.

☐ د) من ٤٠- أقل من٥٠ سنة.

☐ هـ) ٦٠ سنة فأكثر.

٣- المؤهل العلمي:

☐ أ) ثانوية عامة فأقل.

☐ ب) دبلوم كلية مجتمع.

☐ ج) بكالوريوس.

☐ د) دبلوم عالٍ

☐ هـ) ماجستير.

☐ و) دكتوراه.

٤- الخبرة الوظيفية:

☐ أ) أقل من ٥ سنوات.

☐ ب) من ٥ إلى اقل من ١٠سنوات.

☐ ج) من١٠ إلى اقل من ١٥ سنة.

☐ د) ١٥ سنة فأكثر.

ثانياً: معلومات حول الانتخاب والتعيين في المجالس البلدية:

- الرجاء وضع إشارة (×) أمام كل فقرة من الفقرات التالية وأسفل البديل الذي يتفق ودرجة موافقتك:

الرقم	٥- الفقرات	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
١	القانون الحالي للبلديات يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة .					
٢	القانون الحالي للبلديات يدعم الديمقراطية والتعددية السياسية.					
٣	الصوت الواحد للناخب الواحد يحقق العدالة والمساواة في المجتمع المحلي.					
٤	الصوت الواحد للناخب الواحد يسبب حدوث مشاكل في المجتمع المحلي.					
٥	يفضل أن يكون لدى أعضاء المجالس البلدية تأهيل علمي لا يقل عن دبلوم كلية مجتمع.					
٦	يفضل أن تقوم الحكومة بتعيين رؤساء المجالس البلدية.					
٧	يؤدي قيام الحكومة بتعيين رؤساء المجالس البلدية إلى رفع سوية العمل والخدمة التي تقدمها البلدية.					
٨	قيام الحكومة بتعيين ما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس البلدي يدخل الكفاءة إلى المجلس البلدي.					
٩	أرى بأن الحكومة تلجأ إلى التعيين لتحقيق مصالح خاصة بها.					
١٠	هناك معايير وأسس واضحة لتعيين رؤساء وأعضاء المجالس البلدية.					
١١	أفضل أن يتم انتخاب رؤساء المجالس البلدية مباشرة من الشعب.					
١٢	أفضل أن يتم انتخاب كامل أعضاء المجلس البلدي من الشعب مباشرة.					
١٣	يؤدي انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية من الشعب مباشرة إلى رفع سوية العمل في البلديات.					
١٤	انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية من الشعب مباشرة يعزز الاستقلال الإداري والمالي للبلديات.					
١٥	تؤدي عملية الانتخاب إلى التركيز على تحقيق مصالح انتخابية فقط.					

Attitudes of the municipal council staff at Al-Balqaa governorate in Jordan toward elections and appointment in the municipal councils: an investigational analytical study

Mahmoud Odeh Abu Fares

University of Jordan

Omar Mohammed Al-kharabsheh

Al-Balqa,a Applied University

(Received 4\11\1430H; accepted for publication 30\7\1431H)

Abstract. The primary objective of this study were 1) To identify views and attitudes of the municipal council staff in Jordan toward election and appointment in the municipal councils, in terms of appointing the governor and half of the municipal council members. 2) To investigate the best way in recruiting the governor and the municipal council members. 3) To explore views and attitudes of the municipal council staff toward how the recent municipal council law helps in supporting and establishing democracy and political diversity in the country. 4) To identify views and attitudes of the municipal council staff toward the one vote law, as well as how efficient this law is in contributing justice and equality among the Jordanian society, thus, to establish results and recommendation that can contribute in enhancing the local administration authority in Jordan.

The study population included the employees of the higher and middle administration sector in the municipal council at Al-Balqaa governorate in Jordan. The study population included 702 male and female employees, 176 sign verbal consent to participate in this study.

The authors used standard deviations, ANOVA test, T-test and F-value, chi square, degree of freedom, and level of significance in analyzing the data. A significant level of difference at ($\alpha \leq 0.05$) is evident in the attitudes and values of the municipal council stuffs. This difference suggested that female employees supported the current municipal council law of appointment, whereas, the male employees supported the election law. A significant level of difference at ($\alpha \leq 0.05$) is evident in the attitudes and values of the municipal council stuffs related to the age variable, no significant differences related the educational background of the employee.

There were also significant differences in the attitudes and values of the staff attitudes and values toward the municipal council law in election that related to years of experience. However, no significant difference for the same variable toward the appointment acts in the municipal council law.The research ended with a number of recommendations, mostly related to the needs of adjusting the municipal council law toward more democracy and political diversity. Then, the conditional acceptance of not less that a bachelor degree for the governor and diploma for the council members, and finally, direct and free election to the governor and the council members from the society by revoking the one vote law.